

## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



## اللجنة الأولى

الجلسة ٣٠

الجمعة، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

الوثيقتين A/C.1/53/L.53 و A/C.1/53/L.64 - أي  
التعديلات ذات الصلة بالمشروع - في وقت لاحق كذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠.

البنود ٦٣ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

نتناول الآن مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2.  
وأدعو ممثلة الهند لعرض المشروع المنقح هذا.اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في  
إطار جميع البنودالسيدة كونادي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
مشروع القرار A/C.1/53/L.16 المعنون "تخفيض الخطر  
النووي" عرضه الوفد الهندي يوم ٢ تشرين الثاني/  
نوفمبر ١٩٩٨.الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قامت أمانة اللجنة  
هذا الصباح بتوزيع الوثيقة غير الرسمية رقم ٩، التي  
تدرج جميع مشاريع القرارات التي سيتم تناولها هذا اليوم.إننا مسرورون للتأييد الواسع النطاق الذي حصل  
عليه مشروع القرار هذا من شتى الوفود. لقد أجرى  
وفدي مشاورات واسعة مع العديد من الوفود المعنية،  
لا سيما فيما يتعلق بفقرات المنطوق. وعقب هذه  
المشاورات، أجريت تغييرات فيما يتعلق بالفقرة الثالثة  
الجديدة من الديباجة، التي تتناول مسألة نزع السلاح  
النووي بالإضافة إلى الفقرة ٣ الجديدة من المنطوق التي

هل يرغب أي وفد بالتعليق على هذه القائمة؟

السيد كامبل (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أرغب أن أطلب تناول أول مشروع قرار مدرج في  
القائمة، مشروع القرار A/C.2/53/L.11، في وقت لاحق  
اليوم. إن مقدمي مشروع القرار يحتاجون إلى التكلم مع  
مقترحي التعديلات لمعرفة المواقف الخاصة بالنص."تطلب أيضا إلى الدول الأعضاء أن تتخذ  
التدابير اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميعالرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا أسمع أي  
اعتراض. لهذا سيتم تناول مشروع القرار A/C.2/53/L.11  
في وقت لاحق من هذا اليوم، وسيتم بالطبع، تناوليتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد  
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أعرب عن امتناني الخالص للتعاون والمرونة اللذين أظهرتهما الوفود المعنية.

وأجريت التغييرات على الفقرة الثانية من الديباجة والفقرتين الفرعيتين الثالثة والخامسة من الفقرة ٤ من المنطوق مراعاة لتعليقات وفود معينة. ورغم هذه التغييرات، ما الطبيعة الأساسية لمشروع القرار. وإن الغرض من مشروع القرار لا يزال التأكيد على أهمية تعزيز نزع السلاح النووي وجهود عدم الانتشار وتبيان الإجراءات المحددة والواقعية التي يجب متابعتها لغرض القضاء النهائي على الأسلحة النووية.

ومنذ عام ١٩٩٤ ظل هذا الغرض بارزا بشكل ثابت في مشاريع القرارات المتعاقبة بشأن القضاء النهائي على الأسلحة النووية، ولكن هذا الغرض محسوس بشكل أقوى هذا العام لأن العالم شهد انفجارات التجارب النووية في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو من هذا العام. واعتمادا على ذلك، فإن مشروع قرار هذا العام وضع في سياق الظروف التي خلقتها التجارب النووية هذه.

إن مقدمي مشروع القرار يرغبون في أن تقوم اللجنة الأولى باعتماد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن جميع الوفود تقريبا حاضرة الآن. أقترح أن نشرع الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 "تخفيض الخطر النووي".

وأعطي أمين اللجنة الكلمة.

**السيد لين كو - تشونغ** (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 المعنون "تخفيض الخطر النووي" عرضه ممثل الهند في هذه الجلسة. ومقدموه مدرجة أسماءهم في مشروع القرار وفي الوثيقة A/C.1/53/INF.2.

وقد طُلب إجراء تصويت مسجل على الفقرة ٣ من المنطوق.

جوانبها وأن تشجع نزع السلاح النووي جاعلة القضاء على الأسلحة النووية هدفا أساسيا".

وبهدف تبسيط النص والتركيز على المسائل الأساسية، تم تغيير الفقرة ٢ من المنطوق تغييرا طفيفا أيضا. ونظرا لأن هذه هي السنة الأولى التي ستقوم فيها اللجنة وربما الجمعية العامة بتناول مشروع القرار هذا، اعتقدنا أنه يمكن إرجاء تضمين الفقرة ٤ القديمة من المنطوق إلى مرحلة لاحقة.

إن جميع هذه التغييرات تنعكس في مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 المتوفر الآن للوفود.

إن الأشكال العملية الخطيرة للأسلحة النووية تهدد الإنسانية حتى بعد نهاية الحرب الباردة. ومشروع القرار هذا يلقي الضوء على المشكلة التي تواجه المجتمع الدولي. ونرجو أن يحصل على التأييد الواسع.

وأرجو إرجاء البت في هذا البند قليلا، لعدم وصول عدد من الوفود حتى الآن. لذلك أرجو من الرئيس أن يطلب من الوفود الأخرى أن تعرض مشاريع قراراتها وربما إرجاء التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 مدة عشر أو خمس عشرة دقيقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المشكلة أنني سبق أن تلقيت طلبين لإرجاء البت في مشاريع القرارات. وكنت سأقترح تعليق الجلسة مدة عشر دقائق، ولكن أرى أن ممثل اليابان مستعد لعرض مشروع قرار منقح.

**السيد هياشي** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 المعنون "نزع السلاح النووي بهدف القضاء النهائي على الأسلحة النووية"، نيابة عن مقدمي الاقتراح التالية أسماؤهم: إسبانيا، وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ورومانيا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والنرويج والنمسا والنيجر ونيوزيلندا وهولندا واليونان وبلادي اليابان.

ومنذ أن عرضت مشروع القرار الأصلي تواصلت المشاورات مع مختلف الوفود المعنية. ومشروع القرار المنقح أمام اللجنة يمثل حصيلة تلك المشاورات، وأود أن

(تكلم بالانكليزية)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نشرع الآن في التصويت على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 ونصها كما يلي:

"تطلب أيضا إلى الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها وأن تشجع نزع السلاح النووي، جاعلة القضاء على الأسلحة النووية هدفا أساسيا".

هل يود أي وفد تعليل موقفه قبل البت في هذه الفقرة من المنطوق؟ بما أنني لا أرى أحدا، أعطي الكلمة لأمين اللجنة إجراء عملية التصويت.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غانا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، تايلند، تونس، تركمانستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

#### المعارضون:

لا أحد.

#### المتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدية) موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،

فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

#### المتنعون:

الأرجنتين، أرمينيا، بيلاروس، الصين، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، اليابان، كازاخستان، قبرغيزستان، سان مارينو، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 في مجموعته بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٤٤، مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم.

السيد لي تشونغفي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أدلى الوفد الصيني بتعليقاته على مشروع القرار A/C.1/53/L.16 "تخفيض الخطر النووي"، عند عرض المشروع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

والوفد الصيني يؤمن بأن الخطر النووي لا يقتصر على الأسلحة النووية، بل يشمل جوانب أخرى مثل الانتشار النووي. وإن الفقرة الثالثة من دياحة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشير بوضوح إلى أن الانتشار النووي يزيد من خطر الحرب النووية بشكل خطير.

وحتى يعبر مشروع القرار عن خطورة الحرب النووية بأسلوب أكثر توازنا وموضوعية، ويكون مؤديا إلى منع ذلك الخطر، يجب أن يعدل لي شمل دعوة جميع البلدان للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان الوفد الصيني يزمع اقتراح تعديلات على مشروع القرار بما يتماشى مع ذلك وإجراء المشاورات مع الأطراف المعنية والحصول على تأييد شامل. وفي الوقت ذاته، أجرينا عدة جولات من المشاورات مع الوفد الهندي،

الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد يرغب في تعليل تصويته، تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 "تخفيض الخطر النووي"، في مجموعه.

هل يرغب أي وفد في تعليل موقفه قبل التصويت؟ بما أنني لا أرى أحدا، أرجو من أمين اللجنة إجراء عملية التصويت.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، غانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركمانستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

#### المعارضون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا،

وكانت الولايات المتحدة أول دولة توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستقدم إسهاما حاسما لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار عندما تدخل حيز النفاذ.

وختاما، لقد توقفت الولايات المتحدة منذ مدة طويلة عن إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم لأغراض التسليح. وستواصل العمل لجعل هذه الخطوة الأحادية الجانب التزاما عالميا عن طريق عقد واختتام مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي ستستأنف في مؤتمر نزع السلاح في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩.

إن إجراءات الولايات المتحدة هذه ساهمت إسهاما مباشرا في خفض التهديد النووي، ونحن مقتنعون بشدة بأنه سيتم إحراز المزيد من التقدم التدريجي.

إن البلاغ غير العملي في مشروع القرار الذي يستخدم نفس اللغة الطنانة القديمة لن يفعل شيئا لتعزيز نزع السلاح النووي. وإن مقدم مشروع القرار لا يتجاهل الإنجازات التاريخية في السنوات الأخيرة فحسب، بل ربما يكون قد أضعف بتجاربه النووية الهدف الذي يزعم أنه يدعمه.

يجب التعرف على حقيقة مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2، وهي أنه محاولة لصرف أنظار المجتمع الدولي عن السبب الحقيقي لزيادة الخطر النووي في العالم - ألا وهو انفجارات التجارب النووية التي أجرتها دولتان في جنوب آسيا في أيار/مايو ١٩٩٨.

السيدة برغوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتضمن مشروع القرار المنقح A/C.1/53/L.16 عددا من العناصر غير المقبولة لفرنسا. إنه يعتمد على الموقف المبدئي بأن الأسلحة النووية ذاتها تعرض الأمن الدولي للخطر وتعارض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

هذه ليست وجهة نظر فرنسا. إن الردع النووي عنصر أساسي لسياستها الدفاعية. وعلاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار إلى استعراض المذاهب النووية، وهذا امتياز يعود حصرا إلى السيادة الوطنية للدول النووية وحدها.

الذي أخذ ببعض من تعديلاتنا المقترحة وأجرى تحسينات معينة على النص. غيّر أن مشروع القرار هذا في مجموعه، ما زال يفتقر إلى التوازن وليس مرضيا بشكل تام.

ونظرا لكل تلك الأسباب، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2.

السيدة كريتينغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار A/C.1/53/L.16/Rev.2 "تخفيض الخطر النووي"، لأنه ليس سوى مشروع غير واقعي آخر لنزع السلاح النووي يعجز عن الاعتراف بالتقدم الحقيقي المحرز على المستويات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف لتقليل الأخطار النووية.

إن الحرب الباردة وسباق التسليح النووي بالنسبة للولايات المتحدة أصبحتا في غياهب النسيان. وإن الجهود الأحادية والثنائية المبذولة خلال العقد الماضي أدت إلى خفض حجم الترسانات النووية. وعلى صعيد العالم، أصبح احتمال حدوث تراشق نووي يشمل الدول النووية الخمس أقل من أي وقت آخر خلال السنوات الخمسين الماضية. وقد استغلت الولايات المتحدة الواقع السياسي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة فأجرت تخفيضات كبيرة في ترسانتها النووية واستغلته بطرق أخرى.

وسأستشهد ببضع نجاحات فقط. لقد قامت الولايات المتحدة من جانب واحد بخفض أسلحتها النووية غير الاستراتيجية المنتشرة بنسبة ٨٠ في المائة. ومنذ عام ١٩٨٨، قامت الولايات المتحدة بخفض إجمالي المخزون الاحتياطي من الرؤوس النووية بنسبة ٥٩ في المائة - ٨٠ في المائة من ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة غير الاستراتيجية و ٤٧ في المائة من الأسلحة الاستراتيجية. وحالما تدخل معاهدة ستارت الثانية حيز النفاذ وتنفذ بشكل كامل، ستكون الولايات المتحدة قد خفضت قواتها النووية الاستراتيجية بنسبة الثلثين مقارنة بمستويات الحرب الباردة. ومنذ عام ١٩٨٨ قامت الولايات المتحدة بتفكيك أكثر من ١٣ ٣٠٠ رأس نووي وقنبلة نووية بمعدل ١٠٠ كل شهر. واعتبارا من شهر أيار/مايو عام ١٩٩٤، لم يعد أي بلد مستهدفا من قبل القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة على أساس يومي.

إن ما وجدناه أكثر مدعاة للاعتراض في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42 هو الإشارة في الفقرة الثانية من الديباجة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) المتعلق بالوضع في جنوب آسيا. إن ذلك القرار، كما تعي اللجنة الآن بشكل جيد، مرفوض تماما بلدي ولا نستطيع أن نوافق على انعكاسه في أي قرار، لا سيما في أي قرار يسعى إلى التعامل مع نزاع السلاح النووي. ونحن نعتقد بقوة أن إيراد تلك الإشارة في مشروع القرار كان غير مناسب وغير منصف ويؤدي إلى نتائج معاكسة لأغراض مشروع القرار.

لقد أجرى وفدي مشاورات مكثفة مع وفد اليابان، المقدم الرئيسي لمشروع القرار هذا، هنا وفي عاصمتينا. وإننا نقدر حقيقة أن حكومة ووفد اليابان وافقا على حذف الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) من مشروع القرار هذا. إننا بالطبع لا نصادق على الفقرة البديلة، ولكن اعتراضنا ليس قاطعا وكاملا على غرار اعتراضنا على الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨).

وعلى ضوء المرونة التي أبدتها وفد وحكومة اليابان فيما يتعلق بالإشارة إلى القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) أعطيتني حكومتي تعليمات، كبادرة تقدير لليابانيين، بعدم الإصرار على التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.54 في اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بعد سحب التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.54 سُنبت في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1. وفيما يلي نص الفقرة الثانية من الديباجة:

(تكلم بالانكليزية)

"إذ تضع في اعتبارها التجارب النووية الأخيرة التي تشكل تحديا للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية".

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بمستويات الإنذار والاستهداف التي يشير إليها النص في سياق التدابير المتوسطة، سايرت فرنسا السياق الدولي. فقد خفضت مستوى إنذار قواتها النووية عام ١٩٩٢ وألغت العنصر البري لقواتها النووية وواصلت خفض مستوى إنذار قواتها البحرية الاستراتيجية عام ١٩٩٦. وفي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧ أعلن رئيس الجمهورية أنه مع تفكيك صواريخ بربر على هضبة البيون، لم يعد أي سلاح نووي في قوة الردع الفرنسية موجها إلى أي هدف.

ولن أخوض في العناصر الأخرى في النص التي نعتبرها غير مقبولة، مثل الصيغة غير المناسبة عن نزاع السلاح النووي والإشارة الانتقائية إلى فتوى محكمة العدل الدولية.

ولا يسع فرنسا إلا أن تصوت ضد مثل هذا النص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذا لم يرغب وفد آخر في تحليل تصويته، سُنبت للجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1.

وقد قدم تعديل لمشروع القرار هذا في الوثيقة A/C.1/53/L.54. وأعتقد أن باكستان، بعد المشاورات، قد ترغب في سحب التعديل.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان عن مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42 عنوانه "نزاع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف". وكما ذكر وفدي في وقت سابق في تعليقاته على مشروع القرار، إننا نرى أنه يتطرق إلى مسألة عدم الانتشار النووي أكثر مما يتطرق إلى مسألة نزاع السلاح النووي. والفقرة الأولى بالذات من منطوق مشروع القرار تشير إلى الهدف الرئيسي المنشود.

لهذا تقدمنا بتعديلات على مشروع القرار ليس هذا العام فحسب، بل في العام الماضي كذلك، محاولين إصلاح اختلال التوازن الذي نراه في المشروع وجعل محتوياته تتواءم حقا مع عنوانه المتعلق بنزع السلاح النووي.

فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، زامبيا.

#### المعارضون:

الهند.

#### الممتنعون عن التصويت

بوتان، إسرائيل، نيجيريا، باكستان.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثانية من الديباجة بأغلبية ١٢٥ صوتاً مقابل صوت واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك لتعليل تصويته.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): صوت وفدي مؤيداً هذه الفقرة من الديباجة بصيغتها باللغة الإسبانية الذي يتكلم عن التجارب النووية الأخيرة التي تُشكل "تحدياً" للجهود الدولية الرامية لتعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ولسوء الحظ يُشير نص اللغة الانكليزية إلى شيء مختلف، يشير إلى أن التجارب تُشكل "التحدي"، كما لو لم تكن هناك تحديات أخرى. ويعتقد وفدي أن هنالك

أدعو ممثل باكستان الذي يرغب في التكلم لتعليل تصويته قبل التصويت.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن فقرة الديباجة هذه تشير إلى تجارب نووية أخيرة. إن التجارب النووية الأخيرة هذه لا تشمل في نظرنا انفجارات التجارب النووية في جنوب آسيا فحسب، بل أيضاً التجارب المخبرية أو التجارب دون الحرجة التي تجريها دول معينة حائزة للأسلحة النووية. ومع أخذ هذا التفسير بنظر الاعتبار سيتمكن وفدي من الامتناع عن التصويت على فقرة الديباجة هذه بدلا من التصويت ضدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل يود وفد آخر التكلم لتعليل التصويت قبل التصويت؟ لا أرى أحداً.

لقد طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1.

أدعو أمين اللجنة لإجراء عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف" عرضه ممثل اليابان في هذه الجلسة. وإن مقدمي مشروع القرار مدرجة أسماؤهم في مشروع القرار. وقد انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا وأستراليا وفنلندا.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا،

هذه الدعوة في مشروع القرار هذا الذي يتعلق بنزع السلاح النووي، متجاهلا من البداية أن هناك ٣٠٠٠٠ سلاح نووي في حالة إنذار قصوى في أيدي الدول النووية تشكل الخطر الرئيسي للحرب النووية والدمار النووي للعالم.

إن الدعوة في الفقرة ١ من المنطوق إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكشف أن الغرض الحقيقي لمشروع القرار هذا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المبادرات الأخرى في اللجنة، هو تعزيز عدم الانتشار وليس نزع السلاح النووي. ووفقا لهذه الظروف، لن يتردد وفدي في التصويت ضد هذه الفقرة من المنطوق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد آخر يرغب في التكلم، أدعو أمين اللجنة لإجراء عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك،

عددا من التحديات لنظام عدم الانتشار بما فيها الطريق المسدود في المفاوضات المتعددة الأطراف على نزع السلاح النووي. ولو كنا نصوت على نص الفقرة باللغة الانكليزية، لكننا امتنعنا عن التصويت، ولكن من واجب وفدي التصويت على النص بلغته هو والنص باللغة الاسبانية صحيح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يرغب وفد آخر في التكلم في هذه المرحلة.

(تكلم بالانكليزية)

لهذا سنشرع في البت في الفقرة ١ من المنطوق وفيما يلي نصها:

"تؤكد من جديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتهيب بالدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد أن تنضم إليها دون تأخير وبدون شروط".

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أن البرتغال انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو ممثل باكستان لشرح موقفه قبل البت في الفقرة ١ من المنطوق.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الفقرة ١ من المنطوق غير مقبولة تماما بالنسبة لوفدي. وكما هو معروف، سبق لشبه القارة في جنوب آسيا أن أصبحت نووية منذ وقت سابق. فقد أعلنت دولة واحدة نفسها دولة نووية، وأظهرت دولة أخرى أن لها القدرة على تفجير أسلحة نووية وصناعتها. وفي ظل هذه الظروف، من غير الواقعي تماما أن تدعو الجمعية العامة إلى القبول العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن غير الواقعي وغير المقبول بصورة خاصة أن ترد



**السيد أبو حداد** (الجمهورية العربية السورية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفدي مؤيدا اعتماد الفقرة ١ من المنطوق وضغط الزر الأخضر، ولكن فجأة تغير لون الضوء. أكون شاكرا لو أصلح الخلل في الجهاز.

**السيد شين** (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشرح موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف".

دأبت حكومتني على تأييد نهج عملي تدريجي لإزاء نزع السلاح النووي. وإذ ندعو إلى القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف، يعتقد وفدي أن من المهم للمجتمع الدولي أن يتقدم صوب الهدف النهائي ذاك خطوة خطوة على أساس توافق الآراء وبناء توافق الآراء. إننا ندرك جيدا أنه لا توجد طفرة كمية في نزع السلاح بما في ذلك نزع السلاح النووي. ونؤمن بأن مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 يعبر، بشكل موزون، عن مهام المجتمع الدولي المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، مع أخذ التطورات التي جرت منذ التجارب النووية في جنوب آسيا بنظر الاعتبار.

إن وفدي يولي أهمية للحاجة إلى تعزيز المناقشات المتعددة الأطراف بشأن خطوات مستقبلية محتملة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونرى أن المجتمع الدولي، باعتباره الوصي النهائي على نزع السلاح النووي، يجب أن يحفز المناقشات حول كيفية المضي قدما نحو القضاء النهائي على الأسلحة النووية. ونعتقد أيضا أن الدول النووية الخمس يجب أن تبذل مزيدا من الجهود لخفض ترساناتها النووية بشكل أحادي أو من خلال المفاوضات بينها للاستفادة بدرجة كاملة من البيئة الاستراتيجية الملائمة التي خلفتها نهاية الحرب الباردة.

ولهذه الأسباب سنصوت تأييدا لمشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1، ونأمل أن يعتمد بمؤازرة ساحقة.

**السيد بنيتز فيرسون** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيمتنع وفدي مرة أخرى هذا العام عن التصويت على مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف"، الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42/Rev.1، لأننا نعتقد أنه

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

#### المعارضون:

الهند، إسرائيل، باكستان.

#### الممتنعون عن التصويت

بوتان، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية العربية السورية.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١ بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

بعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية العربية السورية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد يرغب في تعلييل تصويته، نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 في مجموعه. وسأعطي الكلمة أولا للوفود التي ترغب في تعلييل تصويتها قبل التصويت.

**السيد برغوا** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن آخر كلمتين باللغة الانكليزية في الفقرة الفرعية الخامسة من مشروع القرار هي: "مفاوضاتهم". إن الترجمة الفرنسية هي La negociation، ولكن يجب أن تكون Leurs negociation، بصيغة الجمع، وعلى هذا الأساس سنصوت.

السلاح النووي. وبالرغم من أن وفدي لا يعارض مضمونه، فإنه سيمتنع عن التصويت عليه لأن اللجنة ستنتظر في مشاريع قرارات أخرى تتطرق مباشرة إلى نزع السلاح النووي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد متكلمون آخرون لتعليل التصويت قبل التصويت، أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 في مجموعته.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، ليتوانيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة

يقصر في بناء الحد الأدنى من الأسس المقبولة عالميا للطريق نحو نزع السلاح النووي.

وكما قلنا في عدة مناسبات منذ تقديم هذا النص، إنه لا يتناول قضايا متعلقة بنزع السلاح النووي على الرغم من عنوانه ولكنه يبرز مسائل ومبادرات انتقائية تتعلق بانتشار الأسلحة النووية الأفقي. ولهذا، ولو كانت التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.54 قد طرحت على التصويت لصوتت كوبا مؤيدة لها.

إن النهج الجزئية للمشكلة لا تساعد بأي شكل من الأشكال في توفير الظروف الضرورية للتقدم نحو هدف نزع السلاح النووي. وعلى العكس، إنها تقدم ذريعة ممتازة للذين يواصلون الدعوة إلى عقائد هم العسكرية النووية التي عفى عليها الزمن. ونأمل اتخاذ تجربة هذا العام بنظر الاعتبار في الدورة القادمة على وجه واجب، وأن نعتمد في عام ١٩٩٩ نصا بشأن هذا الموضوع يلي توقعات المجتمع الدولي عن حق.

السيد راي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار كما فعل في السنوات السابقة. واليابان، باعتبارها ضحية قنبلتين ذريتين، كان يجب أن تنتهج سياسة نزع السلاح النووي، لا سيما القضاء الكامل على الأسلحة النووية. بيد أنها تستمر في وضع نفسها تحت حماية الأسلحة النووية والسماح بإقامة القواعد النووية على أراضيها، وبهذا تقرر الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، إنها تعجل خطواتها نحو التسلح النووي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار معنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف"، فإنه يفتقر إلى عناصر حاسمة لنزع السلاح النووي، لا سيما القضاء الكامل على الأسلحة النووية. إن مشروع القرار يقتصر على تعزيز فكرة عدم الانتشار التي تعتبرها عدة وفود تمييزية. وهو لا يخدم الهدف النهائي، هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب سيمتنع وفدي عن التصويت عليه.

السيد سالازار (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

تعتقد كولومبيا أن مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 يخص تدابير عدم الانتشار أكثر مما يخص تدابير نزع

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفدي أنه تمكن من تأييد مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف". هذا مشروع قرار هام، وهناك في الوقت الحاضر أمام اللجنة عدد كاف من مشاريع القرارات يسمح للوفود بأن تتخذ موقفاً خيالياً مثالياً تجاه نزع السلاح النووي. أما مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 فإنه يطرح نظرة أكثر واقعية سواء من حيث ما أمكن تحقيقه حتى الآن أو من حيث المهمة الصعبة التي تنتظرنا.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ولكنها لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق هذا الإخطوة خطوة في عملية تأخذ بنظر الاعتبار التام الوقائع السياسية والدولية. والخطوة المتعددة الأطراف التالية في تلك العملية هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتوافق الآراء على بدء المفاوضات، لم يتسن التوصل إليه بسهولة، ولكننا بدأنا أخيراً العمل التمهيدي في مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع إلى بدء العمل الشاق للتفاوض الجدي في وقت مبكر من العام المقبل. ونتطلع أيضاً لإحراز تقدم أكبر في نزع السلاح النووي على أساس ثنائي وأحادي الجانب.

ويلاحظ وفدي الدعوة في الفقرة ٤ إلى إجراء مناقشات متعددة الأطراف بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها في المستقبل من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهو ما نتطلع إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

السيد برغوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر فرنسا أنها تمكنت من التصويت ثانياً هذا العام، كما فعلت بشأن مشاريع قرارات مشابهة في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٦ و ١٩٩٥. لصالح مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1، الذي قدمته اليابان وعنوانه "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف". إن بلادي تؤيد بشكل كامل هذا النص الذي يعبر عن موقفنا تجاه منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وعن التزامنا بهما.

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:  
لا أحد.

الممتنعون:

الجزائر، بوتان، كولومبيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، ميانمار، باكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 في مجموعته بأغلبية ١٣٢ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليلاً تصويتهم على مشروع القرار الذي اعتمد منذ لحظات.

السيد لي تشانغفي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن موقف الصين تجاه نزع السلاح النووي معروف للجميع. إن وفد الصين يؤيد الفحوى الرئيسية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42/Rev.1 ولهذا صوتنا تأييداً له. ولكن لنا وجهات نظر مختلفة إزاء بعض الصياغات في منطوق مشروع القرار. لقد دأبت الصين على الاعتقاد بأن البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية وأكثرها تطوراً تتحمل مسؤولية خاصة في نزع السلاح النووي. ويجب عليها أن تطبق اتفاقات نزع السلاح النووي السارية بأسرع وقت ممكن وعلى ذلك الأساس وأن تخفض بقدر أكبر ترساناتها النووية. ولن يتترك ذلك تأثيراً إيجابياً على السلام والأمن الدوليين فقط، بل إنه سيخلق ظروفاً مناسبة للبلدان النووية الأخرى للمشاركة في عملية المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، يشكل الإعلان بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية ونبذ استراتيجيات الردع النووي جوانب هامة أيضاً للنهوض بنزع السلاح النووي. ومشروع القرار هذا لا يتضمن أيًا من تلك النقاط.

اختيارها، التي استثنت حتى الآن تفكيك الرؤوس الحربية النووية على وجه خاص. وأخيرا إن معاهدة ستارت الثانية لم يصادق عليها حتى الآن، وإن الجدول الزمني لتنفيذ التخفيضات المتفق عليها أصبح تبعا لذلك غير مؤكد. وبعبارة أخرى إن الإشارة إلى المفاوضات، الواردة في الفقرة الفرعية الخامسة من الفقرة ٤ تتصل، بقدر ما يتعلق الأمر بفرنسا، بالعملية الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا. وتحفظ بلادي لنفسها بحق تحديد ما إذا كانت الجهود التي تبذل عالميا للقضاء على الأسلحة النووية تبرر أن نفضل مسارا يختلف عن المبادرة الأحادية الجانب التي اتخذناها بعزم.

**السيد مسدوا (الجزائر)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

لم يصوت وفدي لصالح مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 للأسباب التالية. إن النص يتداخل، بل وأحيانا يتعارض مع مشروع القرار A/C.1/53/L.47 الذي عرضه وفد ميانمار واعتمده اللجنة والذي دأبت الجزائر على تأييده بشكل تقليدي والمشاركة في تقديمه. وعنوان هذا المشروع لا يبدو لنا أنه يعبر بدقة عن مضمون الوثيقة. وبعض العناصر لا تتفق مع نظرنا إلى نزع السلاح النووي التي تتفق تماما مع نظرة حركة عدم الانحياز. والنهج المفاهيمي الذي يعطي مركز الصدارة لمنع انتشار الأسلحة النووية لا يبدو لنا في المرحلة الحالية أنه يمثل النهج الصحيح. ولكل هذه الأسباب، لم يستطع وفدي التصويت لصالح مشروع القرار. وعن طريق التصويت لصالح الفقرة الثانية من الديباجة، التي لا تتطابق ترجمتها الفرنسية، لسوء الحظ، مع النص الانكليزي، يود وفدي تضمين جميع التجارب النووية أيا كان نوعها.

**السيد دهقاني (إيران)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يؤيد وفدي الفحوى الرئيسية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42/Rev.1 الذي قدمه وفد اليابان. بيد أننا امتنعنا عن التصويت عليه بسبب عدم توافق مضمونه مع عنوانه. ويزعم مشروع القرار بأنه مبادرة لنزع السلاح النووي، ولكن عناصره تركز بشكل كلي على قضايا عدم الانتشار. ووفقا لذلك، يعتقد وفدي أن المشروع بشكله الحالي لا يزال بحاجة إلى بعض التحسينات إذا أريد له أن يتسق مع عنوانه.

بيد أننا نأسف من أن المشروع يخلو لأول مرة، من أي إشارة إلى الجهود الأحادية الجانب. ويبدو أن هذا يبرز العجز عن فهم نطاق وطموح التدابير الذي أعلنها رئيس دولة فرنسا عام ١٩٩٦. إن اختفاء العنصر البري من القوة النووية وغلق وتفكيك مركز الأبحاث في جزيرة مورورا وغلق وتفكيك المصانع التي تنتج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية تعتبر من القرارات الرئيسية في الطريق نحو تنفيذ التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تنفيذها يتطلب تخصيصات مالية كبيرة وتدابير تقنية معقدة يتم تنفيذها خلال عدة سنوات. وإن المركز في مورورا مغلق وسيفكك في نهاية عام ١٩٩٨، وقد انتهى هذا العام تفكيك صواريخ بر - بر في هضبة البيون وصواريخ هيدز. وبدأت عمليات إغلاق منشآت المواد الانشطارية في بييريليت وماركول بشكل أكيد، وهي عمليات طويلة ومكلفة ولكنها لا رجعة فيها.

إن الافتقار لأي إشارة إلى برنامج نزع السلاح ذلك، الذي يتم تنفيذه بشكل متواصل، يبدو ناتجا عن الجهل بالحقائق. صحيح أننا نعيش في عالم تطفئ فيه أحداث الزمن الحاضر على ما عداها وتحل قطعة من الأخبار محل الأخرى بسرعة. ولكننا نحن الذين نعمل في المدى البعيد لا نستطيع الانصياع للقوانين التي تحكم عالم الإعلام. لماذا نتجاهل جهودا صحيح أنها أعلن عنها قبل سنتين، لكن تطبيقها بالضرورة سيستغرق عدة سنوات؟ إذا كنا نبحث عن الحقائق الجديدة، فلماذا ننسى أن غلق مورورا سيجري في موعد أقصاه هذا العام ونتجاهل حقيقة أن فرنسا ستكون البلد الوحيد الذي يملك مثل هذه المنشآت ويتخلص منها؟

ثمة عنصر آخر في مشروع القرار الذي عرضته اليابان يتطلب توضيحا من بلادي. الفقرة ٤ تشير إلى "الجهود من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية الخمس بهدف خفض ترساناتها النووية بصورة انفرادية ومن خلال المفاوضات فيما بينها". إن فرنسا تقدر الجهود الضخمة التي بذلتها الدولتان اللتان تمتلكان أكبر الترسانات النووية، ونرحب بها، وهذا يتجلى في تأييدنا لمشروع القرار الثنائي. بيد أننا نلاحظ أن المسار الذي اتخذته الدولتان محدد - من جانب، بسبب الأعداد الكبيرة التي ينطوي عليها الأمر، على الرغم من أهمية التزاماتها، ومن جانب آخر بسبب الخيارات التقنية التي تم

وسط يجتذب المجتمع الدولي بأسره لم يكن سهلا أيضا. بيد أن المشروع الذي أسفر عن ذلك والذي طرح أمام الوفود لاعتماده يمثل دعوة لاتخاذ إجراءات ووضع معايير لجدول أعمال مطلوب لتحقيق ذلك الهدف، الذي نعلن جميعا أنه الهدف الذي نضبو إليه.

إن مقدمي مشروع القرار يوصون اللجنة باعتماد النص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين ٨ و ١٧ من مشروع القرار. وتنص الفقرة ٨ على ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"تطلب إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون شرط أو إبطاء وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة الناشئة عن انضمامها إلى هذا الصك".

هل يود أي وفد تعليـل تصويته قبل البت في الفقرة ٨؟

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه الفقرة تكرر في الواقع أحكام الفقرة الأولى من مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 الذي اعتمده للتو.

وقد شرح وفدي أنه، في ظروف الانتشار النووي في جنوب آسيا، من غير المعقول وغير المقبول أن تعتمد اللجنة أحكاما تدعو الدول إلى الانضمام دون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن بلادي لن تفعل ذلك، ولهذا ليس بوسعنا قبول هذه الدعوة. وبالتالي سنصوت ضد الفقرة ٨.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفدي لن يشترك في التصويت على فقرات منفصلة من مشروع القرار. فالفحوى العامة لمشروع القرار خاطئة بشكل أساسي في نظرنا ولذلك فإن تغيير فقرات منفصلة لن يستجيب لشواغلنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد آخر يرغب في التكلم لتعليـل التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.42/Rev.1 ستقوم اللجنة الآن بالنظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

السيد ماكفيونبار (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان قبل أن تبدأ اللجنة في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1 وأن أعرض النص الوارد في المشروع المنقح.

قام مقدمو مشروع القرار في بياناتهم أمام اللجنة، ومنذ البداية، بالحث على إجراء الحوار مع جميع الوفود الراغبة في الإسهام في زيادة توضيح هذا النص، وانخرطوا في حوار بناء خلال الأسابيع الخمسة الماضية مع العديد من الوفود، وأسفرت هذه العملية عن إثراء المشروع الذي تتضمنه الآن الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1.

إن هذا المشروع، الذي توشك اللجنة على البت فيه، لا يمثل نهج وفد واحد، إن مقدميه يمثلون مختلف التقاليد المتنوعة التي تستلهمها المناقشة حول نزع السلاح هنا في اللجنة الأولى وفي مؤتمر نزع السلاح وفي عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي أماكن أخرى.

ولا يتوقع مقدمو مشروع القرار أنهم حققوا العزم النهائي لطبيعة أو عملية نزع السلاح النووي. إن المشروع يقترح جدول أعمال يمكن تحقيقه تماما، لأن السياق والآليات اللازمة في المقام الأول موجودة ويمكن تطويرها بشكل لا نهائي.

ودل الحوار الذي أجراه المقدمون في مشروع القرار هذا - هنا وفي العواصم - أنه توجد يقظة مستمرة بين الحكومات لتحقيق مفادها أن الوقت قد حان للمضي سويا صوب القضاء على الأسلحة النووية.

ولم يكن من السهل لمقدمي الاقتراح أن يضعوا مثل هذا النص - وكما ستشهد الوفود التي شاركتنا في ذلك - فإن التوازن الذي سعينا إلى تحقيقه في بحثنا عن حل

السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

#### المعارضون:

الهند، إسرائيل، باكستان.

#### المتنعون:

بوتان، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سلوفينيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نبت الآن في الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 وفيما يلي نصها:

"تدعو إلى إبرام صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي لتوفير ضمانات فعلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إزاء استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها".

السيد عبد الله ييف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرى الوفد الروسي المشروع كوحدة واحدة، ولهذا لا نرى أي فائدة في التصويت على أجزاء منفصلة منه. على الرغم من أن بعضها قد يتوافق مع موقفنا الوطني. لهذا السبب، لن نشترك في التصويت المنفصل على الفقرات.

السيد برغوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما شرحت عندما سحنت الفرصة لي عند عرض مشروع القرار، يبدو لنا أن الأسس التي استلهمها غير سليمة. ولهذا السبب، لن تشترك فرنسا في التصويت المنفصل على الفقرتين اللتين لن يغير اعتمادهما أو رفضهما أي شيء في الروح العامة لنص يؤدي في مجموعته إلى نتائج عكسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نشرع الآن في التصويت على الفقرة ٨ من المنطوق، وقد قرأت النص قبل فترة قصيرة.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، عرضه ممثل أيرلندا في هذه الجلسة. وقد سحبت سلوفينيا مشاركتها في تقديم هذا المشروع. وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المدرجة أسماؤهم في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1، أضيف مقدم آخر في الوثيقة A/C.1/53/INF/2/Add.3.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،

سنغافورة، سلوفاكيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

#### المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

#### المتنعون:

كوبا، الهند، إسرائيل، باكستان، جمهورية كوريا، سلوفينيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 في مجموعه.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتهم قبل التصويت.

السيدة برغوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستصوت فرنسا ضد مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

خلال المناقشة شرحت سبب اعتقادنا بأن مشروع القرار هذا غير واقعي وغير مناسب. إنه غير واقعي لأنه يتجاهل الوقائع لا سيما الجهود الكبيرة الثنائية والأحادية الجانب التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق التزاماتها وفق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو غير مناسب لأنه يسعى بواسطة اقتراح عقد مؤتمر جديد ووضع خطة جديدة إلى التشكيك في إنجازات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وإثارة الشكوك حول عملية الاستعراض المعززة التي نلتزم بها بشدة.

أعطي الكلمة أولا لممثل باكستان الذي يرغب في تعلييل تصويته قبل التصويت.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروف جيدا أن وفدي يؤيد إبرام صكوك دولية فعالة كضمانة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. إلا أننا نعتبر أي جهد لقصر مثل هذه الضمانات على الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعتبر إجراء تمييزيا وبالتالي غير مقبول. وفي ظل هذه الظروف، سيمنع وفدي عن التصويت على الفقرة ١٧ من المنطوق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بروندي، الكامبيون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون،

في هذا السياق، تعتقد الأرجنتين أننا يجب أن نحاول تكوين نظرة شاملة للأمن الدولي تشمل، من بين عناصر أخرى، قرارا بالتعامل مع مشاكل نزع السلاح بكل عزم؛ واعتماد الشفافية المتزايدة وتدابير بناء الثقة؛ وبدء عملية متعددة الأطراف تعزز التعاون الدولي بدنامية متجددة.

مــع معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونفا وبانكوك وبليندابا وانتاركتيكا، أصبح نصف الكرة الأرضية الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. واليوم ننظر بعين الرضا إلى حقيقة أن مناطق أخرى اختارت أيضا المناطق الخالية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، الأمر الذي يقوِّض شرعية مثل هذه الأسلحة. وفي الوقت ذاته، قامت بلدان تملك الأسلحة النووية على أراضيها إما بتدميرها أو بنقلها خارج حدودها. هذه البلدان لم تستطع تأييد وجود تلك الأسلحة فمهدت السبيل للآخرين للبحث المشترك عن عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، عن طريق الموافقة على معاهدتين لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والحد منها، وهما ستارت الأولى والثانية، يواصلان مع المملكة المتحدة بذل الجهود لصالح نزع السلاح النووي. إننا نرحب بالتقدم الذي يحرزه بعض من الدول النووية الخمس. وفي الوقت ذاته، نشجع الدول النووية على مواصلة سعيها إلى نزع السلاح النووي بغية إزالة هذا النوع من السلاح بصورة تامة. ورغم هذا التوازن الإيجابي لنزع السلاح النووي الجماعي والجهود الأمنية، يظل خطر الانتشار النووي يسبب القلق.

لهذا لن يتمكن وفدي من تأييد مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1. فهذا المشروع بصيغته الحالية يعطي انطباع الاعتراف بفئة جديدة من الدول - الدول ذات القدرة النووية. هذا غير مقبول لأنه يتعارض مع الموقف الذي اعتمده بلادي وتواصل الالتزام به في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار. وإن مواصلة هذا النهج الخاطئ قد تثير مشاكل نحن في غنى عنها خصوصا بالنسبة للبلدان التي حصلت على القدرة التقنية واختارت بحكمة تحديد أنفسها.

وعلاوة على ذلك، ستوفر دورة استثنائية تعقدها الجمعية العامة في المستقبل وتكرسها لنزع السلاح فرصة للنظر الشامل في جميع قضايا نزع السلاح. وترغب فرنسا في عقد هذه الدورة الاستثنائية عام ٢٠٠١.

إن مواصلة عملية نزع السلاح النووي على أساس المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتطلب عملا صبوراً جاداً يعتمد على تقييم واقعي للمخاطر والتهديدات التي نواجهها. وبهذا الصدد، من غير المقبول لنا أن يشك مشروع القرار في مبدأ الردع النووي. إن الردع لا يزال العنصر الأساسي للاستراتيجية الدفاعية الفرنسية والضمان ضد أي تهديد لمصالحنا الحيوية مهما كان مصدره أو شكله. وإن الردع عنصر أساسي أيضا في نظرية منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن فرنسا عازمة على تنفيذ التزاماتها وفق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وضع حد لسباق التسلح النووي إلى الأبد، والتفاوض بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووي والعمل باتجاه نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ويجب ألا نقوم بحذف أي من هذه العناصر بسبب رغبتنا في السلم والأمن الدوليين. والهدف ذو الأولوية في الوقت الحاضر، يجب أن يكون التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولهذه الأسباب سيصوت وفدي ضد مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 الذي يتعارض مع تلك المبادئ.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفدي التعليق على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". نشهد اليوم بناء عالم متكافل ينحو الاتجاه الغلاب فيه إلى التكامل. وما التغلب على الفقر والركود الاقتصادي؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ والدفاع عن الكرامة الإنسانية والبيئة؛ وتعزيز التعاون العلمي والتقني كحافز للتنمية إلا قلة من المشاكل والأهداف التي يتشاطرهما المجتمع العالمي بأكمله. ويجب علينا أن نجد حلولاً منصفة ودائمة لهذه المشاكل.



السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن الولايات المتحدة تكلمت بإسهاب في وقت سابق عن أسباب معارضتها لمشروع القرار A/C.1/53/L.48، سأختصر الحديث. لدينا شاغلان رئيسيان. الأول، مشروع القرار هذا يشكك في مبدأ أساسي لدفاعنا ودفاع حلفائنا. ثانيا، إنه أبعد ما يكون عن الدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح النووي، بل إنه على الأرجح سيعمل على تأخيرها.

بالنسبة للنقطة الأولى، تكلم ممثل أحد مقدمي مشروع القرار الأصليين بمنتهى الصراحة وقال، ردا، على بيان من زميلنا البريطاني، إن القصد من مشروع القرار هو التشكيك في عقيدة الردع. إن هذه العقيدة كانت مفيدة للولايات المتحدة - بل، وللعالم - في الخمسين سنة الماضية. وقد حافظت على السلم وأنهت الحرب الباردة. وقد قمنا مع حلفائنا باستعراضها مؤخرا وخلصنا إلى أنها يجب أن تبقى أساسا لدفاعنا. وأشار إلى أن المادة الحادية والخمسين من الميثاق تعطينا جميعا الحق في أن نمارس فرديا وجماعيا الدفاع عن النفس وأن نتخذ التدابير اللازمة لذلك، وأود أن أوضح أن بلادنا ستستمر في ممارسة هذا الحق.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن مقدمي مشروع القرار يعتقدون أن عقيدة الردع تمثل عرقلة كبيرة لتعجيل التقدم في نزع السلاح النووي، ثم يستنتجون أنه لو تم فقط التخلي عنها فإن الدول النووية ستنزع سلاحها النووي بسرعة. إننا نختلف مع أصحاب هذا الرأي. إن السلاح النووي ونزع السلاح النووي لا يتواجدان في فراغ. ولا يمكن لعملية نزع السلاح النووي أن تحدث إلا في سياق المصالح الأمنية القومية. وإن التقدم الدرامي الذي أحرزناه حتى الآن تيسر بفضل التغييرات في المناخ الأمني الدولي، حتى في الوقت الذي ساهمت فيه في زيادة الاستقرار والأمن اللذين يجعلان المزيد من التقدم ممكنا.

وتعزم الولايات المتحدة الاستمرار في التوجه نحو قدر أكبر من الأمن والاستقرار عند معدلات أقل من الأسلحة في عملية تدريجية باتجاه القضاء النهائي على الأسلحة النووية. ولكن الأمن والاستقرار قد يكونان مفهومين فارغين لولا الردع النووي. دعوني أوضح توضيحا كاملا: لا أحد سيجعل نزع السلاح النووي يحدث

لكل تلك الأسباب، سيمتنع وفد الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

السيد بينيتز فيرسون (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستصوت كوبا تأييدا لمشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 لأننا نعتقد أنه قد يساهم كجزء من مجموعة أكبر من الإجراءات والمبادرات في تعزيز الهدف ذي الأولوية، هدف نزع السلاح النووي. ومجرد كونه يؤيد وضع خطة جديدة نحو عالم خال من الأسلحة النووية يعطيه وزنا معيننا يجب أخذه بنظر الاعتبار على الوجه الواجب.

وفي الوقت ذاته يجب ألا يفسر تقديرنا لقيمة النص وتصويتنا الإيجابي كموافقة تلقائية على جميع الأفكار الواردة فيه. وكما قلنا لمقدمي مشروع القرار الرئيسيين في الوقت المناسب، ثمة بعض الأفكار الصريحة والضمنية في مشروع القرار ستتطلب، على أقل تقدير، إعادة صياغتها في المستقبل، بل قد يتوجب إزالة بعضها إذا أردنا بحق وضع خطة ذات أساس متين.

هذه بعض الأسباب التي أدت إلى امتناع وفدي عن التصويت بشكل منفصل حول الفقرتين ٨ و ١٧ من المنطوق. إن موقفنا المبدئي فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا، لهذا لا أحتاج أن أخوض في هذا الموضوع أو في أسباب عدم تمكننا من دعم النداء في الفقرة ٨ من المنطوق الخاصة بعالمية معاهدة نعتقد أنها تميزية وانتقائية في جوهرها.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٧ من المنطوق، يتوافق موقف كوبا مع الموقف في الوثائق الرئيسية لحركة عدم الانحياز. يجب أن تكون الضمانات الأمنية للدول غير النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ضمانات عالمية وغير مشروطة. ولهذا لا تستطيع كوبا الموافقة على وجوب اقتصار هذه الضمانات على الدول الأطراف في معاهدة محددة.

وكوبا ستؤيد كل الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وفي ذلك السياق، سنراعي على الوجه الواجب النص الذي سيعتمد هذا اليوم.

انطباع طيب. وقــد يعتد مقدمو الاقتراح بأنهم سيحققون شيئاً، لكن مشروع القرار لا يدمر أي أسلحة ولا يمنع الانتشار ولا يجعل العالم أكثر أمناً. ويأمل وفدي أن يقرر العديد من أصدقائنا وحلفائنا أنهم لا يستطيعون تأييد مشروع القرار هذا غير الضروري بل الذي يحتمل أن يكون مضرًا. والولايات المتحدة، من جانبها، ستواصل اتخاذ تدابير مجددة لخفض أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها والقضاء عليها بالإضافة إلى منع انتشار مثل هذه الأسلحة.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لكي أعرض موقف وفدي فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

المملكة المتحدة ملتزمة بشكل كامل بنزع السلاح النووي وتعهداتنا وفق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد تم تأكيد هذا الالتزام عدة مرات وعبّرنا عنه عملياً من خلال التدابير التي اضطلعنا بها في استعراض دفاعنا الاستراتيجي والتي شملت تخفيضات كبيرة في الردع النووي البريطاني وشفافية لم يسبق لها مثيل، وكذلك على سبيل المثال، من خلال مصادقتنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ اتفق على مبادئ وأهداف تحدد الخطوات القادمة نحو نزع السلاح النووي. ونحن لا نعتقد أن مقدمي مشروع القرار، وجميعهم أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقدمون إسهاماً بناءً بوضع خطة مختلفة. والخطوة التالية المتفق عليها تتمثل في التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي شكلت لأجلها لجنة خاصة في جنيف. وسنعمل بجد لإنجاح هذه المفاوضات.

ويدعو مشروع القرار كذلك إلى اتخاذ تدابير سبق دراستها في استعراض دفاعنا الاستراتيجي وتوصلنا إلى أنها لا تتوافق في الوقت الحاضر مع ردع موثوق به عند الحد الأدنى. إن مشروع القرار لا يدين أو حتى لا يشير إلى التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. ومن الصعب رؤية كيف يوفق مشروع القرار ذلك مع أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) عن تلك التجارب.

بشكل أسرع بالإيحاء بأن المبدأ الأساسي لأمننا القومي منذ أكثر من ٥٠ عاماً مبدأ غير شرعي.

أما بالنسبة للنقطة الثانية، لقد أشرنا في وقت سابق إلى - أن مشروع القرار هذا - وهو أبعد ما يكون عن خطة جديدة - يشمل خليطاً من البنود مدرجة فعلاً في جدول أعمال تحديد التسليح ونزع الأسلحة: اقتراحات أحدها يتعلق بإلغاء حالة الاستنفار، وهو أمر نظرنا فيه في وقت سابق ورفضناه، واقتراحات مثل الدعوة إلى عقد مؤتمر لنزع السلاح النووي الذي لن يحقق شيئاً. وإذا كان الغرض من مشروع القرار هذا تعجيل عملية نزع السلاح النووي حقاً فإنه لن يأتي إلا بنتائج عكسية.

إن مشروع القرار، بأخذه بنهج إلقاء المواضع على الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نقاط ضعفها في الوقت الذي يتجاهل فيه انتقاد أفعال الدول التي أجرت تجارب على الأسلحة النووية مؤخراً وبهذا ألحقت الضرر بنظام عدم الانتشار العالمي، إنما يضر بالجهود التي تشجع على العمل على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو معاهدة ستارت الثانية حيز النفاذ بل إنه لن يفيد إلا في إعطاء العون وراحة البال الذين تساورهم الشكوك حول اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف بوجه عام. ولأن مشروع القرار يبدو ظاهرياً فكأنه يتطلب التزاماً جديداً بنزع السلاح النووي كشرط مسبق لمزيد من الخطوات لخفض الأسلحة النووية، فإنه لن يوفر سوى عذراً للتأخير.

وأخيراً إن مشروع القرار، بإعلانه عن الحاجة إلى خطة جديدة وإلى مؤتمر آخر مكرس لنزع السلاح النووي إنما يشير الشكوك حول جداول الأعمال التي يتفق عليها المجتمع الدولي بالفعل مثل مبادئ وأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وينحو مشروع القرار أيضاً إلى التقليل من أهمية المحافل الموجودة مثل مؤتمر نزع السلاح وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة واللجنة الأولى وألينا نزع السلاح الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك دورة استثنائية رابعة محتملة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. إننا لا نهنئهم كيف يمكن لهذا أن يدعم التطور الأسرع لنزع السلاح.

إن مشروع القرار هذا، في نظرنا، ليس سوى مثال آخر على إجراءات تحديد التسليح التي تقتصر على ترك

الضمانات بنطاقها الكامل واتخاذ تدابير غير ذات صلة ببيئتها الأمنية. ووفدي لا يعتقد بأنه يجب أن تكون الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل أي دولة - سواء كانت نووية أو تملك القدرة النووية أو غير نووية - غير ذات صلة بالبيئة الأمنية والقيود الأمنية التي تواجهها تلك الدولة.

في منطقة جنوب آسيا، ظهرت الآن حالة، كنتيجة لتفجيرات الأسلحة النووية وكنتيجة لإعلان دولة معينة عن مركزها كدولة نووية، وكنتيجة لاختلال حاد في التوازن التقليدي، تحتم فيها على بلدي أن يعتمد على آثار ردع القوة النووية لمنع العدوان. ولهذا وعلى غرار ما قالته ممثلة فرنسا، أود أن أقول إن الردع يظل عنصرا أساسيا في استراتيجيتنا الدفاعية.

لقد تطرق ممثل الولايات المتحدة بمزيد من التفصيل إلى مفهوم الردع هذا وأكد أن هذا المفهوم حافظ على السلام مدة ٥٠ عاما. وإنما نثق بأن منطقة جنوب آسيا، التي شهدت ثلاث حروب في السنوات الخمسين الماضية، لن تشهد المزيد من الحروب في السنوات الخمسين القادمة.

ونحن كذلك لنا الحق، وفق المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن النفس. وذلك الحق مار سناه عندما أجرينا تفجيرياتنا النووية في ٢٨ و ٣٠ من شهر أيار/ مايو. ولهذا فمن الغريب جدا أن تتهجم الدول النووية على مشروع القرار هذا لأنه لا يشير إلى هذه التجارب. ولو اشتمل المشروع على مثل هذه الإشارة، لكان في صنف مشروع القرار الذي اعتمده هذه اللجنة مساء أمس - مشروع القرار غير العادل التمييزي بشأن جنوب آسيا. وذلك سيكون أيضا في صنف تدابير نزع السلاح التي من المفروض أن تبعث على الارتياح دون أن تحقق أي نتيجة ملموسة.

من المؤسف، بسبب الأحكام غير المقبولة الواردة في مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1، سيضطر وفدي للتصويت ضد مشروع القرار في مجموعه. وعلى الرغم من ذلك، نقدر ونتفهم المبادرة التي أخذ زمامها مقدمو مشروع القرار ونود أن نعلن ذلك علنا، مع أننا لا نتفق بشدة مع بعض العناصر الواردة في مشروع القرار هذا.

ولا تزال المملكة المتحدة مستعدة لتأييد أي تدابير تسهم إسهاما عمليا في تطوير نزع السلاح النووي. إن مشروع القرار هذا لا يفعل ذلك. وتبعا لذلك سنصوت ضده.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لتحليل نهج باكستان وموقفها إزاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1.

تؤيد باكستان بشدة هدف نزع السلاح النووي، ونؤمن أن مشروع القرار يبذل جهدا صادقا في محاولة تحديد العناصر والنهج المحتملة التي يمكن أن تعزز أهداف نزع السلاح النووي.

إن مشروع القرار أكثر عدلا وإنصافا من المشروع الذي قمننا بالتصويت عليه منذ لحظات - A/C.1/53/L.42/Rev.1. بيد أنه أقل صراحة ووضوحا في منظوره من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.47، المقدم من ميانمار وبلدان غير منحازة أخرى الذي اعتمده اللجنة أيضا.

إننا نعتبر الجانب الإيجابي لمشروع القرار هذا اعترافا بالعلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واعترافا كذلك بحقيقة وجود خمس دول نووية ودول معينة أخرى تملك أيضا قدرة نووية أو تمتلك الآن أسلحة نووية.

بيد أن الطلبات التي يتضمنها مشروع القرار لهاتين الفئتين المختلفتين من الدول غامضة وغير متساوية نوعا ما. فالمشروع يطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراء مفاوضات وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أنه يحث الدولتين النوويتين الرئيسيتين على إجراء محادثات ستارت ودمج هذه المحادثات في عملية متماسكة من المفاوضات بين جميع الدول النووية الخمس وقبول إلغاء حالة الاستنفار بالنسبة إلى أسلحتها النووية.

ومن ناحية أخرى، يطلب المشروع من الدول التي تملك القدرة النووية عكس برامجها، والموافقة فورا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والموافقة على

**المتنعون:**

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، بوتان، كندا، الصين، كرواتيا، الدانمرك، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، آيسلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، فيرغيزستان، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ميانمار، هولندا، النرويج، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، سلوفينيا، إسبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 في مجموعته بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ١٩ صوتا، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك أبلغ وفد غينيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطى الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت.

**السيد ميلم** (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لي الشرف أن أتكلم نيابة عن بلدان البنلوكس الثلاثة - بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ - بالإضافة إلى إسبانيا وآيسلندا والبرتغال والدانمرك وفنلندا.

وبأسف امتنعت هذه البلدان الثمانية عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1، الذي يطالب بخطة جديدة لنزع السلاح النووي. وأقول "بأسف" لأن مشروع القرار هذا يتضمن العديد من العناصر الإيجابية التي يمكننا أن نؤيدها. ونحن كذلك ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون شرط وبلا تأخير؛ وأن تبرم اتفاقات الضمانات الكاملة النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تبرم البروتوكولات الإضافية لتلك الاتفاقات؛ وأن توقع وتصدق دون شرط وبلا تأخير على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن أيضا نؤمن بأن من المهم أن يواصل مؤتمر نزع السلاح دون تأخير إجراء المفاوضات واختتامها بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية. ونحن أيضا نؤيد الاقتراح بقيام مؤتمر نزع السلاح بتأسيس جهاز فرعي للتعامل مع نزع السلاح النووي - وهو اقتراح مماثل للاقتراح الذي

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعلييل التصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

**السيد لين كو - شونغ** (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 في مجموعته.

أجري تصويت مسجل.

**المؤيدون:**

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

**المعارضون:**

أرمينيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، استونيا، فرنسا، هنغاريا، الهند، إسرائيل، لاتفيا، ليتوانيا، موناكو، باكستان، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

أخيراً، من المثير للقلق أن يخلو مشروع قرار يتضمن لا أقل من ٣٧ فقرة من أي إشارة إلى حدث هام، التجارب النووية في جنوب آسيا، باستثناء طرحه - وهذا يجعلنا أكثر توجساً - في الفقرة ٧، التباساً غير مقبول لا فيما يتعلق بمركز "الدول الثلاث ذات قدرات الأسلحة النووية". وبالنسبة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا توجد فئات من الدول سوى تلك التي تعرفها المعاهدة: الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأود أن أنهي حديثي بالتأكيد ثانية على النية الثابتة لبلدان البنلوكس، بالإضافة إلى إسبانيا وأيسلندا والبرتغال والدانمرك وفنلندا، بتأييد أي نهج قد يحرز التقدم في قضية نزع السلاح النووي. لا شك في أن الطريق طويل ولكنه واضح. ولا يبدو من المستحسن التشكيك في العمليات الراهنة التي كانت فعالة في الماضي والتي تبشر بالخير للمستقبل.

السيد لي تشانغني (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):  
تتفهم الصين تفهما تاما رغبة المجتمع الدولي في نزع السلاح النووي والأهمية التي يعلقها على هذه المسألة. لقد أيدت الصين دوماً فرض حظر كامل على الأسلحة النووية وتدميرها بالكامل حتى يتسنى إنقاذ البشرية من تهديد الحرب النووية وحتى يمكن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية قريباً.

والصين، بصفتها دولة نووية، لم تتصلل أبداً من مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي، وهي مستعدة للوفاء بواجباتها. ومنذ أول يوم حازت الصين فيه على الأسلحة النووية، تعهدت بألا تكون أول من يستخدم مثل هذه الأسلحة في أي ظرف من الظروف. والتزمت الصين أيضاً التزاماً غير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير نووية أو منطقة خالية من الأسلحة النووية.

والصين لم تشترك قط في أي سباق تسلح نووي وهي تعارض مبدأ الردع النووي الذي يعتمد على الاستخدام الأول للأسلحة النووية. إن موقفنا إسهام هام تقدمه الصين بمحض إرادتها لبلوغ الهدف النهائي، هدف حظر كامل على الأسلحة النووية، وصولاً إلى إلزاتها التامة.

قدمته بلجيكا قبل عدة أشهر. ونحن أيضاً نواصل تشجيع وتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل مكان ممكن.

وبهذا تؤيد نحن البلدان الثمانية دون لبس الهدف الأساسي لنزع السلاح النووي: القضاء الكامل على هذه الأسلحة. وإننا نستقصي دون كلل مع الآخرين كل طريق قد يفضي إلى ذلك الهدف. ولكن لبلوغ ذلك الهدف من الضروري أن يكون نص مشروع القرار على مستوى عزيمة مؤلفيه. ولا يبدو أن هذه هي الحال هنا. ويجب التأكيد بشكل خاص على ثلاثة أوجه قصور.

الأول يتعلق باللهجة الإخطارية للنص الذي يعتمد على تحليل لا تؤيده. إن مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 بوصوله إلى الحاجة إلى خطة جديدة، يكشف النقاب عن شعور بعدم الرضى عن الخطة السابقة وعدم الإيمان بمستقبلها. إن بلداننا لا تؤيد هذا الرأي. نحن مسرورون بكوننا استفدنا بشكل مباشر من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ونقدر نتائج محادثات ستارت ولنا ثقة بمستقبلها. وباعتبارنا جيراناً لفرنسا وبريطانيا العظمى، فإننا نشعر بالارتياح من قراريهما الانفراديين فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وإننا نشجعهما والصين على المشاركة في آلية متعددة الأطراف، وفقاً لما ذكر في الفقرة الحادية عشرة من ديباجة مشروع القرار. ومن الخطأ والخطير رفض الخطة الحالية على أساس أنها كانت عقيمة في الماضي ولن تثمر في المستقبل.

إن بلداننا الثمانية تعتقد أنه لا يمكن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي إلا عن طريق العمليات الجارية الآن - عمليات تستند إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار السلاح النووي وتستلهم مبادئ وأهداف مؤتمر عام ١٩٩٥. إننا لا نستطيع تأييد الاقتراح بعقد مؤتمر دولي يكرس لنزع السلاح النووي بينما لدينا في الأفق مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ ودورة استثنائية أخرى للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. لقد أثبتت الخطة الراهنة جدواها، ونحن نراها مناسبة، ولم نكف عن الاعتقاد بأنها تحمل الأمل للمستقبل.

التصويت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة  
A/C.1/53/L.48/Rev.1.

صحيح أن المجتمع الدولي يتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولكن يصح القول بالمثل إن الأسلحة النووية لن تزول بالتمني فقط. إن الجهود المنهجية والمتدرجة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ضرورية لخفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي إذا كان الهدف النهائي القضاء عليها ضمن إطار نزع السلاح النووي العام الكامل. وعلاوة على ذلك، لدينا جدول أعمال واسع يجري تحقيقه خطوة خطوة، وهذا يبرهن للمجتمع الدولي أن الواجبات والالتزامات التي تعهدت بها كل الدول يجري الوفاء بها.

وباعتبارنا دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي، نؤمن بشدة بأننا لا نملك جدول أعمال واسعاً فحسب، كما ورد في مبادئ وأهداف الوثيقة المتفق عليها في مؤتمر تمديد واستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وإنما أيضاً بأن تقدماً ما قد تحقق، على الأقل بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح حول إقامة لجنة مخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي اعتبرت الخطوة التالية عقب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتركيا مقتنعة بأن عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل المحفل المناسب لتقرير الخطوات الضرورية بعد إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولتحديد أهداف جديدة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ولهذا السبب، لا نرى أي فائدة في عقد مؤتمر دولي آخر، كما هو مقترح في الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار هذا، في الوقت الذي يعتمد فيه المجتمع الدولي تدابير التقليل من التكاليف.

وينص مشروع القرار الذي اعتمده للجنة قبل لحظات في الفقرة الخامسة من الديباجة على

"أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف تماماً وبسرعة بالتزامها بالقضاء على أسلحتها النووية".

إننا نعتقد أن تمديد معاهدة نزع السلاح النووي إلى أجل غير مسمى لا يوحي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تستطيع امتلاك السلاح النووي إلى الأبد. إنها يجب أن تكثف جهودها لتنفيذ التزاماتها وفق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن تستمر الدول التي تمتلك أكبر قدر من الأسلحة النووية وأكثرها تطوراً بخفض أسلحتها النووية بصورة جذرية، وأن تنبذ مذهب الردع النووي وأن توقف أبحاث وتطوير أسلحة الفضاء الخارجي وأنظمة القذائف الدفاعية التي تستطيع زعزعة التوازن العالمي، حتى يمكن خلق الظروف الملائمة للدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية للمشاركة في المفاوضات المنفضية إلى نزع السلاح النووي.

إن مقدمي مشروع القرار تشاوروا مع الوفد الصيني عدة مرات واستمعوا لوجهات نظرنا. ولهذا نود التعبير عن تقديرنا. وتؤيد الصين هدف مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 - إقامة عالم خال من السلاح النووي ونؤيد بعض الخطوات الواردة فيه. وعلى سبيل المثال، يدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة النظر في سياساتها النووية والتفاوض على اتفاق دولي ملزم قانوناً يعطي بعد إبرامه ضمانات أمنية للدول غير النووية، كما يدعو إلى تحسين عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولاحظنا أيضاً بعض التدابير الأخرى في مشروع القرار. ولكن نظراً للتفاوت الكبير بين القوات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية، ونظراً إلى أن بعض البلدان ما زالت متمسكة بمبدأ الردع النووي القائم على البدء في استخدام الأسلحة النووية، فإن من السابق لأوانه الطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتمد نفس التدابير.

ولهذه الأسباب امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بقيت لدينا ساعة واحدة لإنهاء عملنا. ولهذا أحث الوفود على الإيجاز.

السيد سونغار (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشرح الاعتبارات التي دعت حكومتي إلى

هذه اللجنة تدرك جيدا التزام كندا بتحديد التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار كبعد أساسي لبحثنا الأوسع عن قدر أكبر من السلم والأمن الدوليين. وهي تدرك أيضا التزامنا الواضح بجميع جوانب نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي - النظام المرتكز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والصكوك ذات الصلة بها.

إن الشعب الكندي ملتزم بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، واعترافا بهذا الالتزام والتحديات التي تواجهها إذ تقترب من الألفية الجديدة، أجرى البرلمان الكندي دراسة لسياسة كندا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن المحتمل أن يقدم تقريره خلال الأسابيع القليلة القادمة. وسترغب الحكومة الكندية في أخذ ذلك التقرير بنظر الاعتبار بينما تواصل تعزيز أهداف سياستها الخاصة بتحديد التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي النهاية، لم ترغب الحكومة الكندية من خلال عملية التصويت اليوم إطلاق حكم مسبق على تلك العملية.

تعرف الوفود أن بعض البلدان أثارت اعتراضات قوية على مشروع القرار، وتتعلق هذه الاعتراضات، بجملة أمور، منها انطباعاتها بأن مشروع القرار متأصل في "لهجة الماضي"، أي أنه لا يقدر بشكل كاف التقدم الذي أحرز في نزع السلاح النووي وأنه لا يشير إلى التجارب النووية في الهند وباكستان.

وكندا، باعتبارها عضوا ملتزما بالأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، درست كل هذه الحجج بعناية فائقة. وفي الوقت ذاته، نشعر بقلق عميق من أن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتعرض لضغط شديد. ومن هذا المنظور نعتبر مشروع قرار الخطة الجديدة بمثابة تذكرة حسنة التوقيت بالحاجة الملحة إلى المزيد من التقدم على كلتا الجبهتين.

ولئن كنا نعترف بإحراز التقدم على جبهة نزع السلاح النووي، فإننا نعتقد أن هناك متسعا وحتمية لإحراز المزيد. وبالإسلوب ذاته، أوضحنا أن الانتشار النووي غير مقبول. ووفقا لذلك تتطلع كندا إلى تناول هذه القضايا بفعالية وقوة في الأسابيع والأشهر القادمة مع أصدقائنا وحلفائنا.

ونحن نعتقد بأن تأييد هذا التقييم من جانب، والتصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/53/L.49/Rev.1 من جانب آخر، ينطوي على تناقض. إننا مقتنعون بأن خطوات هامة اتخذت بالفعل، كما ورد في القرار ٣٨/٥٢ ميم عام ١٩٩٧ المعنون "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" التي اعترف بها المجتمع الدولي وصادق عليها بأغلبية ساحقة. وإن الاعتبارات ذاتها دفعتنا إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/53/L.49/Rev.1 هذا العام أيضا والذي اعتمد يوم أمس.

وعلى الرغم من اعتراضنا على الفحوى الرئيسية لمشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1، فإن المشروع يشتمل على صياغة نستطيع تأييدها. وإلى جانب الفقرات التي تم التصويت عليها بشكل منفصل، هناك فقرات أخرى تتناول عملية ستارت، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تؤيدها. ولو كانت هذه الفقرات قد تم طرحها للتصويت بشكل منفصل، لصوتنا لصالحها.

وباختصار، يجب ألا يفسر تصويت تركيا السلبى بأي شكل بأننا نعارض الأهداف السامية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. على العكس، إننا نعتقد أن تلك الأهداف، ووفقا لتعريف معاهدة عدم الانتشار النووي، يمكن تحقيقها بالمشاركة والإسهام الفعال من جميع الدول، النووية وغير النووية.

السيد موهر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد فترة من الدراسة الدقيقة والتشاور الجاد على مستوى رفيع، امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1. لقد سعت كندا منذ عدة أسابيع إلى العمل بروح بناءة مع مقدمي مشروع القرار. وفي مسار هذا العمل، شعرنا بالامتنان لما أبدوه من عزيمة والتزامهم الواضح ببناء أكبر قاعدة ممكنة من المساندة. ومن الواضح أن كندا أيضا ترغب في رؤية ذلك الهدف يتحقق. ولئن كنا قد قطعنا شوطا طويلا في هذا المسار، فإننا توصلنا بعد إمعان النظر إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه في هذا الصدد.

هذا المفهوم يثبت التحليل أنه أجوف وأنه لا ينسجم مع الواقع.

إن الإشارة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا لا يصل إلى مستوى السخافة فحسب، بل يشكك أيضاً في أحد المبادئ الإرشادية الأساسية لتأسيس المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أي أن الترتيبات الخاصة بمثل هذه المناطق يجب أن تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بكامل حريتها وقد أظهرت مداولات هذه اللجنة مرة أخرى أن التوافق في الآراء ليس موجوداً حول الاقتراح بتأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

وبالنسبة للفقرة ١٧ من المنطوق، امتنعت الهند عن التصويت لأننا لا نرى ضمانات أمنية سلبية داخل الإطار الحصري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ضوء الطبيعة الشمولية لمشروع القرار هذا، ثمة أمر مثير للتعجب هو خلوه من أي إشارة إلى مذهب الاستخدام الأول للأسلحة النووية الموروثة من سنوات الحرب الباردة. وبصيغة مشابهة. يتجاهل مشروع القرار جهود بلدان معينة، غير مقيّدة بمعاهدة جزئية تحظر التجارب النووية، لتحسين وتحديث أسلحتها النووية والاحتفاظ بها بعد بدء الألفية القادمة بزمن بعيد. إن الجهود الجارية لإقامة دفاعات ضد القذائف التسيارية قد يكون لها تأثير مضطرب على التوازن الاستراتيجي العالمي الدقيق.

وهناك غياب يثير الاهتمام لأي إشارة إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تبقى الوثيقة الوحيدة لنزع السلاح التي يوجد توافق آراء بشأنها، التي اعتمدها المجتمع الدولي في مجموعته. إن الوثيقة الختامية تتضمن برنامج عمل لم يطبق سوى جزئياً. وأي خطة للمستقبل يجب بالضرورة أن تأخذ بنظر الاعتبار المقدمة المبدئية لنزع السلاح العالمي الواردة في الوثيقة الختامية.

لقد سعى مقدمو مشروع القرار هذا إلى إظهار توصياته كما لو أنها ستتعش بعض المفاهيم الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن آراء وفدي في تلك المعاهدة معروفة جيداً ونحن نتعاطف مع أولئك

ونلاحظ أن مشروع القرار يدعو إلى استعراض هذه الأمور في دورة العام المقبل للجمعية العامة. وتتطلع كندا إلى هذا الاستعراض وتأمل أن تغطى جميع الأطراف في هذه المناقشة إلى أقصى حد الفترة المتاحة للسعي إلى هدف الحصول على أكبر قدر من الدعم وأن تظهر العزم الجماعي على الحفاظ على نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وجه التحديات الملحة الفتاكة.

السيدة كونا دي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
طلب وفدي الكلمة لشرح موقفه تجاه مشروع القرار الذي اعتمد للتو، الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1.

إن وفدي لم يدل بتعليقات حول مضمون مشروع القرار هذا في مناسبة سابقة. وقد قمتم سيدي، يوم أمس بفرض قيود زمنية على المتكلمين. ويبدو من الواضح أن مزاجكم اليوم طيب وسأقوم باستغلال كرمكم كما فعل آخرون.

لقد كان تقييم الهند إيجابياً للإعلان الوزاري المشترك الصادر في دبلن نياباً عن ثمانية بلدان يوم ٩ حزيران/يونيه من هذا العام. ونحسب أنهم أنه لا يوجد الآن سوى سبعة مقدمين أصليين. وعلى مر السنوات، عملت الهند عن كثب مع العديد من مقدمي مشاريع القرارات في قضايا نزع السلاح في شتى المحافل.

لقد لاحظنا أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1 يتجاوز بشكل كبير أبعاد الإعلان الوزاري المشترك. إنه يتضمن عناصر غريبة وصيغا اعتمدت في محافل أخرى. إننا نرفض المناهج الفرضية للقضايا الأمنية مثل تلك الواردة في الفقرة ٧ من المنطوق التي ليست غريبة على مشروع القرار هذا فحسب وإنما أيضاً منفضمة تماماً عن أرض الواقع. ومشروع القرار يميل أيضاً إلى وضع توصيات متعلقة بالسياسة العامة على أسس مفاهيم مضللة مثل ما يلي في الفقرة ٧:

"السدول الثلاث ذات القدرات النووية  
لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".



الجنائية الدولية. بيد أن الهند لم تصر على تعديلاتها تلبية لرغبة بعض مقدمي مشروع القرار هذا وعلى أمل أن تجد هذه النقاط مكانا مناسباً لها في القرار في المستقبل.

وفي النهاية، على الرغم من أن وفدي يؤيد أيضاً هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية والحاجة إلى العمل تجاه عالم خال من الأسلحة النووية، نظل غير مقتنعين بفائدة ممارسة مقيدة بنهوج تمييزية معيبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا صوتنا ضد مشروع القرار في مجموعته.

السيد بالبوئي أكوا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف حكومة إيطاليا تجاه مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

قررت إيطاليا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. إن حكومة إيطاليا، التي عقدت العزم على تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وأن يكون الهدف النهائي القضاء على جميع الأسلحة النووية، تؤيد الدوافع وراء مشروع القرار. إننا نعتقد أنه توجد حاجة لتكثيف الجهود الدولية في هذا المجال، لا سيما باستغلال الزخم الذي خلقته الإنجازات حتى الآن والأمل المستقبلي لعملية ستارت. إلا أن مشروع القرار يثير بعض القلق حول الوسيلة التي يتوخاها بدلا من الغايات التي يستهدفها.

وبعبارة أخرى، إيطاليا ليست مقتنعة بأن هدف نزع السلاح النووي، الذي تؤيده سيستفيد من مشروع قرار يقدم مفهوما لا يتفق ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويأخذ في الاعتبار استراتيجيات قد تضعف فاعلية ومصداقية المعاهدة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن نصا أكثر توازنا يعبر بشكل أفضل عن النتائج التي أحرزتها فعلا في مجال نزع السلاح النووي، من شأنه أن يفيد في تقوية الحوار بين الدول النووية والدول غير النووية. وتعتزم إيطاليا من جانبها الاستمرار في السعي الحثيث إلى هذا الهدف الذي يتوافق مع المفهوم الذي تتشاطرته الحكومة والبرلمان والرأي العام بأن نزع السلاح النووي مسؤولية أولية للدول الحائزة على الأسلحة النووية ولكنه يخدم أيضا مصلحة المجتمع الدولي بأكمله بصورة لا يمكن نكرانها.

الذين ظلوا يعملون دون نجاح يذكر خلال السنوات، بما في ذلك في الدورة الثانية في هذا العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستمالة الدول النووية الخمس إلى إصدار تعهدات قاطعة لنزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية. إن مشروع القرار لا يشيّر إلى مصادر الانتشار المتنوعة التي لم تستطع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقضها. وإننا نؤمن بأن نجاح أي جهود دولية من هذا النوع، رغم أنها جديرة بذاتها وحماسية، ستحدد بالإطار غير المتكافئ والتمييزي للواجبات المكرسة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الخطة الجديدة لن تحرز النجاح في الإطار القديم لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

لقد لاحظ وفدي بحذر انطباعات وفود معينة عن مشروع القرار هذا. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تقدم حتى الآن تعهدا قاطعا بالقضاء الكامل والسريع على الأسلحة النووية، الذي تطالب به الفقرة ١ من المنطوق، سعت إلى تبرير معارضتها لمشروع القرار هذا بالاستشهاد بخلو المشروع من أي إشارة انتقادية إلى التجارب النووية التي أجريت في شهر أيار/مايو هذا العام. إن مشروع القرار هذا ليس عن التجارب النووية. ولهذا فإن بيانات تلك الوفود، التي نرفضها، تعطي دليلا على رغبتها في استخدام التجارب التي أجريت في جنوب آسيا كذريعة لمعارضة أي اقتراح يدعوها إلى قطع التزامات صارمة بنزع السلاح النووي.

إن التزام الهند بنزع السلاح النووي، خلافا لالتزام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بظل قويا ونظلم مستعدين للإسهام في نزع السلاح النووي العالمي ضمن إطار غير تمييزي. وكانت الهند ستفضل أن يتضمن مشروع القرار هذا اقتراحات واردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز التي تمثل خمسة أسداس البشرية، الذي عقد في جنوب أفريقيا التي كانت إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار هذا. إن الوثيقة الختامية هذه تتضمن اقتراحات محددة ثابتة نحو عالم خال من الأسلحة النووية، لا سيما الدعوة لعقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى اتفاق حول القضاء على الأسلحة النووية على مراحل. وبالمثل، كنا سنفضل تعريف استخدام أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، كجريمة ضد الإنسانية تخضع للمحكمة

ثانياً، لا يعترف مشروع القرار على نحو واف بالخطوات الهامة التي اتخذتها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي. ونود أن نرى انعكاس الوقائع بشكل أكثر وضوحاً ونؤمن بأن مشروع القرار يمكن آنذاك أن يوفر جواً أفضل لإجراء المزيد من التحسينات في هذا المجال.

ثالثاً، إننا نعتقد أن مشروع القرار يفتقر إلى التوازن، من حيث أنه ينتقد أسلوب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بواجباتها بنزع السلاح النووي، بينما لا يشير بشكل مناسب إلى التجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا.

رابعاً، نعتقد أن عقد مؤتمر دولي مكرس لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لتكملة الجهود المبذولة في محافل أخرى، وفقاً لاقتراح القرار، سيكون فائضاً، وأن هذا المؤتمر يحتمل أن يضعف عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويخرجها من مسارها.

خامساً، إن لغة مشروع القرار المتعلقة بالدور المحتمل لمؤتمر نزع السلاح في مسائل متصلة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية غامضة جداً. ونحن مثل وفود أخرى لا نعتقد أنه يجب تفويض مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض على تخفيضات للأسلحة النووية. إن المفاوضات المتعددة الأطراف لن تؤدي إلا إلى إضعاف مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية على السعي بحسن نية إلى اختتام المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي. ومن جانب آخر، نأمل أن يتسنى تسخير مؤتمر نزع السلاح كمحفل لتبادل المعلومات واستخدامها في جميع المسائل المتعلقة بهذا المجال. ونعتقد أن لغة أكثر دقة مطلوبة في هذه النقطة التي تستثني مؤتمر نزع السلاح بوضوح من أي دور في التفاوض على القوات النووية.

السيد كامبل (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
للم تستطع أستراليا تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1. ونحن نعتقد أساساً أن المسار الذي يدعو إليه مقدمو الاقتراح نحو هدف مشترك فيه، ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية، ليس عملياً ولا واقعياً. وللأسف، لا توجد طرق مختصرة

ولأسباب التي أشرت إليها، قررت إيطاليا الامتناع عن التصويت لتجنب أي سوء فهم فيما يتعلق بالتزامنا بنزع السلاح النووي، وكذلك التعبير عن قلقنا بشأن الوسيلة المتوخاة في مشروع القرار الذي نشاطر هدفه.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
طلبت الكلمة لتعليق تصويت النرويج على مشروع القرار  
A/C.1/53/L.48/Rev.1

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية كانا من أهداف سياسة النرويج القديمة العهد. ومن الضروري وقوف انتشار الأسلحة النووية وخفض الترسانات النووية الموجودة حالياً بشكل كبير والقضاء عليها في النهاية. إن نزع السلاح بشكل عام ومسؤولية جميع الدول، ولكن المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن الضروري ضمان مشاركتها الفعالة في أي مساع لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وتؤيد النرويج المنطق الذي يعتمد عليه مشروع القرار. وهناك حاجة لمبادرات قادرة على إنعاش أسلوبنا في التعامل مع القضايا النووية بتعددية الأطراف. ونشارك أيضاً في هدفه النهائي وهو القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي والرغبة في التعامل مع هذه القضايا بأسلوب بناء وعملي بقدر أكبر. غير أننا لسنا مقتنعين بأن مشروع القرار هذا بصيغته الحالية سيمهد لأجواء بناءة ودينامية بقدر أكبر للمناقشات المتعددة الأطراف في هذا المجال كما كان يحلو لنا. ولقد أشرنا في المناقشات إلى عدة عناصر تنطوي على مشاكل وإلى صياغات لا نستطيع الموافقة عليها.

وفي الأساس، لم تتمكن النرويج من التصويت لصالح مشروع القرار لخمس أسباب رئيسية.

أولاً، إن الصيغة المستخدمة في الديباجة وفي المنطوق على حد سواء تتسم بالكثير من المجابهة وتتضمن تعابير قطعية فيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية وهي بالتالي قد لا تعزز الحوار المتعدد الأطراف في قضايا نزع السلاح النووي.

إلى خطوات عملية وواقعية لضمان التطبيق الكامل للمعاهدة.

السيد سيبرت (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
لما كانت الأسباب المؤيدة والمعارضة لمشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 قد طرحت في وقت سابق بمقدار كبير من التفصيل، سأتبع نصيحتكم سيدي الرئيس وأوجز.

ألمانيا امتنعت عن التصويت على مشروع القرار. وترحب جمهورية ألمانيا الاتحادية بالتزام مشروع القرار بنزع السلاح النووي بهدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية، ولكنها تعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بشكل أفضل بالمواصلة السريعة لعملية نزع السلاح النووي خطوة خطوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ذلك البيان كان موجزا حقا. أدعو اليابان للإدلاء ببيان وأمل أن تحذو حذو ألمانيا.

السيد هياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن اليابانية):  
لست على يقين بأنني سأستطيع ذلك، سيدي الرئيس.

اليابان، باعتبارها أمة عانت من دمار القنابل النووية، تتشاطر حقا الرغبة القوية في السعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية، تلك الرغبة التي تقف وراء مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48/Rev.1 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وبهذا، أجرى وفدي مشاورات واسعة مع مقدمي مشروع القرار الذي أعتقد أنه يشمل عدة عناصر نستطيع أن نؤيدها لا سيما في فقرات المنطوق.

وفي الواقع، هناك عدد من العناصر المشتركة بين مشروع القرار هذا ومشروع قرار نزع السلاح النووي الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42/Rev.1، الذي قدمناه والذي اعتمدناه منذ لحظات.

وبالتالي، لم يكن من السهل على وفدي أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الحالي. ووجدنا لزاما علينا أن نقسوم بذلك لأنه تجاوز الحد قليلا ووردت فيه بعض العناصر التي كانت سابقة لأوانها قليلا، على الرغم من العناصر العديدة التي نتشاطرها.

فيما يتعلق بالتوازن في الخفض المؤكد لمخزون الأسلحة النووية ونظمها. فمن يرغب بإضافة شكوك ومظاهر عدم يقين جديدة للإرث النووي الذي خلفته لنا الحرب الباردة؟

وعلاوة على ذلك، لا نقبل بما يبدو وكأنه المقدمة المنطقية التي يستند إليها مشروع القرار الخطة الجديدة - بأن جدول الأعمال الحالي، نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي كما نعرفه، قد فشل أو أنه بحاجة ماسة للإنعاش. والواقع أنه بفضل التفاني والعمل الشاق للعديد من الدول خلال السنوات الثلاثين الماضية أو أكثر نرى أن أحوال النظام جيدة إلى حد مثير للإعجاب وأنه تطوّر لتلبية حاجات جديدة ومواجهة تحديات جديدة، وأنه أمّن الولاة من المجموع الكلي للكوكب تقريبا وقد يسرّ هذا تحقيق تقدم مذهل في استخدامات وتقوية الصكوك التي تعزز وتجسد ذلك النظام، مثلما يسرّ تحقيق تخفيضات كبيرة في أعداد الأسلحة النووية في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة.

إن عدد الدول الملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس أكبر من عضوية هذه الهيئة فحسب وإنما يستمر في الزيادة بما في ذلك في هذا العام. وبالتأكيد لا يوجد مجال للتهاون، وقد أظهرت ذلك لنا أحداث أخرى هذا العام، ولكننا لم نصطدم بجبل جليدي أيضا.

إن نهج مشروع القرار معيب أيضا حيث يقترح إقامة مؤتمر دولي جديد مكرس لنزع السلاح النووي بخطة غير مدروسة، ونحن نعتقد أنه سيبعد الأنظار والطاقت عن المهام ذات الأولوية مثل تقوية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإحراز التقدم في المفاوضات الجديدة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتأمين نجاح مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والحفاظ على التقدم الجيد المحرز حتى الآن في نزع السلاح النووي، لا سيما في إطار عملية ستارت.

وأخيرا تبقى استراليا ملتزمة بالهدفين التوأم، هدف عدم انتشار الأسلحة النووية وهدف نزع السلاح النووي، المكرسين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وستواصل العمل بحماس في السعي

رأينا، إن تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية ليس ممكنا إلا عندما تتفق الدول النووية وغير النووية مع بعضها، ونأمل أن يتسنى تحقيق ذلك بواسطة التشاور في المستقبل.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1. وكما قلنا في مناسبات عديدة، أيدت جمهورية كوريا بشكل ثابت الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتحقيق الهدف النهائي، هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يقدر وفدي جهود مقدمي مشروع القرار الذي يستهدف وضع خطة جديدة لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. إننا نتفهم الفحوى الرئيسية لمشروع القرار هذا. والواقع أن بعض العناصر - مثل الفقرة ٨ من المنطوق، المتعلقة بعالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والفقرة ٩ من المنطوق، المتعلقة باتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والفقرة ١٠ من المنطوق المتعلقة بالدخول المبكر في حيز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالانضمام العالمي إليها - هي قضايا نحن في جمهورية كوريا نتعاطف بقوة معها بشكل خاص فسي تمسكنا بمبادئ وأهداف نظام عدم الانتشار.

بيد أننا نجد أن مشروع القرار يشمل عدة عناصر متشعبة ليست واقعية ولا ملائمة من منظور موقفنا الأساسي تجاه الأمن ونزع السلاح النووي. إن أي تدبير من تدابير نزع السلاح النووي يجب، في نظرنا، أن يعتمد على مزيج مناسب من المثالية والواقعية. إن مبادرة جريئة أكثر مما ينبغي لن تحرز إلا تقدما قليلا، والنهج العادي أكثر مما ينبغي تكون احتمالات نجاحه شبه معدومة. وبالتالي يجب إيجاد الجواب الصحيح في بحثنا عن عالم خال من الأسلحة النووية في موقف وسط بين التقيضين. إن النهج التدريجي العملي الهادف الذي يتسم بالرؤيا الواضحة مطلوب على درب الهدف النهائي، هدف القضاء على الأسلحة النووية.

وفي نظرنا، لا بد أن نعترف بواقع مفاده أنه لا يوجد بلد يتجرأ لتعريض أمنه للخطر من أجل نزع

على سبيل المثال، يتحدث مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 في الفقرة الثانية من الديباجة عن "الحياسة غير المحدودة للأسلحة النووية" ويقول، في الفقرة الخامسة من الديباجة، "إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف تماما وبسرعة بالتزامها بالقضاء على أسلحتها النووية". إن الواقع هو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت في وثائق مدونة، بالقضاء على الأسلحة النووية. وسبق أن حققت تخفيضات ضخمة في ترساناتها النووية وثمة التزامات بالمزيد من التخفيضات، رغم أن ذلك قد لا يعد مصدر ارتياح بالنسبة للذين يتوقعون المزيد.

ونظرا لتعقيد وصعوبة المسألة، يعتقد وفدي أننا لا بد أن نسعى بحمية أكبر حتى نبنى توافق آراء جديدا يضم الدول الحائزة للأسلحة النووية، لنستطيع إحراز تقدم تدريجي ثابت نحو القضاء النهائي على الأسلحة النووية. وتعتقد اليابان بأن مشروع القرار الذي قدمته، والذي اعتمد هذا اليوم، يمثل جهدا في هذا الاتجاه. ومن هذا المنطلق، يشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء الفقرات ١٤ و ١٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

ومرة أخرى، فإن وفدي وجد لزاما عليه الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا، ونقدر الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار وننظر قدما لمواصلة حوارنا معهم، مع الهدف المشترك لعالم خال من الأسلحة النووية.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 يتناول جانبا هاما للغاية لنزع السلاح النووي. ونحن نقدر جهود مقدميه لتحسين العملية ودعم هدف عالم خال من الأسلحة النووية الذي تشترك فيه كل الدول، النووية وغير النووية. وفي الوقت ذاته، يؤكد مشروع القرار مجددا على العديد من المواقف التي تم التأكيد عليه مرارا وتكرارا في هذه اللجنة وفي العديد من المحافل الأخرى. وإننا نشترك في وجهات النظر هذه.

إلا أن مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1 صيغ على نحو لا يفي معه بتطلعات جميع الدول الأعضاء. وفي

ولكل تلك الأسباب، لم يتمكن وفدي من التصويت لصالح مشروع القرار. وقد امتنعنا عن التصويت، ونأمل في السنوات القادمة أن يجد مقدمو هذه المبادرة صياغة مقبولة أكثر لعدة دول بما فيها دولتي.

السيد كايا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
لمختلف الأسباب، لم تتمكن من التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1. وأود أن أؤكد أن وفدنا

السلاح. إن وجود بيئة استراتيجية عالمية محسنة، ممزوجة بالثقة المتبادلة المعززة، يمثل متطلبات أساسية لتحقيق نزع سلاح نووي مفيد.

ولجميع تلك الأسباب، قررنا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1.

السيد مسدوا (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أود أن أعلن موقف الجزائر تجاه مشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1. "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

تؤيد الجزائر بشدة نزع السلاح النووي وكل الجهود لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد عبرت بلادي أيضا عن موقفها بشأن كل التجارب النووية، وإننا نرفض امتلاك الأسلحة النووية لأي سبب، بما في ذلك الردع النووي.

ونقدر جهود مقدمي هذه المبادرة، ولكن وفدي يعتقد أن مشروع القرار يطرح بعض المشاكل على الرغم من أهميته وموافقتنا على العديد من أفكاره.

أولا، علاوة على إعطائه الانطباع بعرضه بديلا عن مذهب حركة عدم الانحياز لنزع السلاح النووي فإنه يشير إلى نتائج لجنة كانبيرا - التي ترحب بلادي بالمناسبة بإنجازاتها - ولكنه يتجاهل تماما الاقتراح لبرنامج لنزع السلاح النووي ينفذ على مراحل.

ومشروع القرار هذا لا يسلط الأضواء على تعددية الأطراف فسي جهود نزع السلاح النووي ولا يبرزها بوضوح. ويبدو لنا أن وضع بلدان في فئة معينة غير الفئات المحددة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس مناسباً.

إننا نعتقد أن الفقرة ١٠ من المنطوق يجب إعادة صياغتها لأن الالتزام بصك قانوني دولي، الذي يمثل بطبيعته عملاً سيادياً، يجب أن لا يخضع لأي تحديد أو تقييد، حتى فيما يتعلق بصك يتصل بنزع السلاح.

لو كان حاضرا في القاعة لكنا صوتنا لصالح مشروع القرار هذا، لأنه يعبر عن قلق بلادنا فيما يتعلق بتحرير العالم بالكامل من جميع التهديدات النووية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.